

تأجيل تنفيذ تفكيك المستوطنات إلى آذار/مارس المقبل، فضلاً عن إخضاع تطبيق الخطة المتدرج للتصويت مجدداً في الحكومة الإسرائيلية، كلها مؤشرات ترسم الكثير من الأسئلة إزاء قدرة شارون على المضي بخطته حتى النهاية، وهذا ما قد يؤثر على مصداقية مصر إذا لم تنفذ الخطة.

الخلاصة إذن أن المبادرة المصرية مسكونة في مجملها بدرجة عالية من الغامرة لا يمكن إنكارها، فضلاً عن أن التعاطي مع الملف الفلسطيني في هذه الأونة من مدخل أمني، كما يرغب شارون، لا يساعد كثيراً في وضع حد لوضعية تداعي الدور الإقليمي لمصر وتضعفه، ناهيك عن أنه لا يعد مدخلاً مناسباً لاستنهاضه من جديد، ولا حتى الحفاظ على مصداقيته، نقول هذا ونحن نعلم أن هناك حسابات معقدة كثيرة تضبط الموقف المصري وتحكمه في ظل ظروف إقليمية ودولية قاسية، لكن تجاوز شارون لخطوط مصرية حمراء كثيرة (ومثال ذلك حملته الأخيرة على رفح) تستدعي حتماً إعادة شاملة للحسابات والتقدير، وحتى إذا كان شارون يملك بالفعل ضوءاً أخضر من واشنطن للعريضة العسكرية، فإن أوضاع المنطقة رغم ترددها ما زالت تفرض حدوداً لاستخدام القوة لا يمكن لأحد أن يتجاوزها دون أن تتكبد الولايات المتحدة نفسها خسائر لا تطيقها، ما يمنح القيادة المصرية هامشاً ممكناً للتحرك دبلوماسياً لتخفيف الضغوط عن مصداقيتها، وتخفيف الاحتقان داخلياً وإقليمياً، والأهم للدفاع عن الأمن القومي المصري. ■

القراءة الإسرائيلية الرسمية لدوافع التحرك المصري، حيث أفصحت الصحافة الإسرائيلية عن طبيعة الصفقة المطروحة (ضمناً أو واقعياً) ممثلة في مساعدة شارون مصر في التخفيف من ضغوط الإصلاح الأمريكية مقابل المساعدة في قطاع غزة. وإذا قيل: إن مقاصد التحرك المصري حقيقية، ولكن حصارها في الشق الأمني وحده مجرد أمنية إسرائيلية، فإن ذلك القول ينبغي أن يستقبل بحذر بالغ؛ لأن العبرة ليست بالنيات، وإنما بتوازنات القوى وطبيعة الحقائق الماثلة على الأرض، والشاهد أن الحكومة الإسرائيلية بدأت منذ أيام قليلة خطواتها العملية لتنفيذ خطة حفر خندق مائي على امتداد حدود قطاع غزة مع مصر، ودعت شركات المقاولات لتقديم عطاءات للمشروع الذي تدعي أنه يرمي إلى منع وصول أسلحة عبر أنفاق إلى رجال المقاومة الفلسطينية، الأمر الذي يثير الشكوك في نوايا شارون المعلنة... إذ إن من يريد الانسحاب لا يحضر قنوات مائية تكلف ملايين الدولارات، وإذا افترضنا أنه سيطبق خطته بشأن الانسحاب من القطاع ويكمل هذا الانسحاب بعد عام من الآن، فإن شق القناة يعتبر أمراً غير ضروري، علاوة على أنه غير مبرر، ناهيك عن كونه انتهاكاً واضحاً لاتفاقية «كامب ديفيد» التي تمنع إجراء أي تغييرات على حدود البلدين دون موافقة الطرف الآخر.

وفي السياق نفسه، فمن غير المفهوم أو المبرر أن تتعاطى الحكومة المصرية مع خطة فك الارتباط، كما لو أنها أصبحت أمراً واقعاً، على الرغم من أن

تسعى لاستبعاد الحركة الإسلامية في فلسطين من المشاركة في القرار وإدارة القطاع، تحت شعار عدم السماح بوقوع القطاع تحت سيطرة قوى غير مسؤولة، في حين أن هذه الحركات أظهرت في كل المحطات أنها الأكثر تحملاً للمسؤولية بما يجعل استبعادها أو محاولة احتوائها تحدياً للشعب الفلسطيني.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن الدور المصري في خطة الانسحاب جاء بعد غياب طويل عن المسار السياسي، وربما جاء في وقت متأخر، إذ إن مصر «دخلت على الخط» بعد أن أنهى شارون تصوره للحل أحادي الجانب، ولم تشترك في صيغة هذا التصور عدا بعض البنود البسيطة التي لا تتعلق بجوهر الانسحاب من غزة، والأهم من هذا أن العرض المصري بالتدخل لصالح الخطة قد شكل منعطفاً أساسياً بالنسبة إليها، ففي حين كانت الخطة مؤشراً واضحاً على الهزيمة الشارونية أمام قوى المقاومة، وانسحاباً من جانب واحد، وبالتالي وصفة نهاية لشارون حين ينسحب وتبقى المقاومة مستمرة، جاء التدخل المصري ليمنحها دفعة كبيرة بوصفها خطة سياسية تخلص الإسرائيليين من مستنقع القطاع، وتمنح أفقاً بوقف الانتفاضة، ومن ثم دفعة أكبر لعملية سلمية جديدة تتم وفق المنطق الذي يتبناه شارون أو قريباً منه في أقل تقدير.

وفي الوقت نفسه تدعم التوجه الأمريكي القاضي بإيجاد مسار سياسي فلسطيني يخفف من الانتقادات الموجهة لإدارة الرئيس جورج بوش (التي تستعد لخوض انتخابات الرئاسة) بشأن القضية الفلسطينية.

والأخطر من ذلك أن تجاهل القاهرة لرفض (إسرائيل) للاستحقاقات السياسية التي احتوتها المبادرة المصرية كالتشديد على وجوب أن يكون تطبيق «فك الارتباط» مدخلاً لتطبيق خطة «خارطة الطريق»، في الوقت الذي تركز فيه على وجوب أن تفي السلطة الفلسطينية بالاستحقاقات الأمنية، لا يعني أكثر من أن التحرك المصري يعيد الواقع الفلسطيني إلى المسار الأمني، وهو نفس مدخل البرنامج الشاروني... فالمشكلة بحسب هذا البرنامج هي المقاومة و«العنف الفلسطيني» وليس الاحتلال ذاته، ومن ثم لا بد من تأهيل الأجهزة الأمنية لتكون قادرة على قمع المقاومة!!

شكوك

وكل هذا يبعث الشكوك في نفوس الكثير من الفلسطينيين إزاء الدور المصري، خاصة في ظل

